لا لإختلاط الأوراق

–1–

استمعتُ الى صديق عزيز وهو يدلي بمداخلته في بعض المجالس الثقافية البغدادية يقول :

الشعب العراقي بشكل عام محب (للحزبيّة) ومن هنا :

ترى العراقيين على اختلاف طبقاتهم يتحدثون في الشؤون السياسية ويقدمونها حتى على أمورهم الخاصة .

–2–

ولا أوافقه على هذا الرأي اطلاقا ،فلو كان الشعب العراقي محباً للحزبية حقيقةً لكان عدد الحزبيين منهم قد تجاوز الملايين ، مع أنّ واقع الحال لا يشير الى ذلك من قريب أو بعيد .

ثم ان الحديث في الشؤون السياسية والعناية الفائقة بها شيء، والانتماء الى الأحزاب السياسية شيء اخر .

–4–

ويؤسفني كثيراً ان اقول :

ان الشارع العراقي اليوم متبرم ساخط من الحزبيين عموماً لفشلهم الذريع في النهوض بأعباء المسؤولية على وجه صحيح ، ولانهماكهم الشديد في اجتذاب المنافع والمكاسب على حساب سائر المواطنين العراقيين من جانب آخر .

–4–

واذا كان ثمة من استثناء يخص الحزبين الناجحين في أداء ما أوكل اليهم من مهمات، ويخص النزيهين منهم ، فانّ الاستثناء لا يقاس عليه .

–5–

ومن الخطأ بمكان تحميل الأحزاب نفسها مسؤوليةً ما يصنعه المنتمون اليها، ذلك انَّ الانظمة الداخلية للأحزاب لا تبيح لافرادها اختراق القوانين والموازين ، ولا الاختلاس والقرصنة للمال العام .

–6–

وعلماء الدين هم الحصون والملاذات الآمنة لكل الناس ، وبالتالي فلا يسوغ لهم التشرنق بشرنقة الحزبية .

وللأمام الراحل السيد محسن الحكيم –قدس سره –فتوى مهمة في خصوص الأحزاب السرّية ، فهو لا يجيز الانتماء الى حزب ذي قيادة سرية ليست معروفة لانها إنْ كانت ذكية يخشى منها وإنْ كانت غبيّة يخشى عليها –كابي موسى الأشعري –

–7–

وكاتب السطور يتمتع بصداقة وثيقة، وعلائق وصلات عميقة، مع قادة معظم الاحزاب العراقية فضلاً عن أفرادها، ولكنه لم يخض غمار العمل الحزبي في يوم من الايام ...

–8–

ومن الطريف انه صدّر احد أجزاء موسوعته الكبرى (المسماة بـ (موسوعة العراق الجديد) ببيتيْن قال فيهما :

أحترمُ الاحزابَ لكنني
لم أكُ من طاقَمِها يوما
يحتدمُ الصراع ما بَيْنَهُم
ونلتظي بِوَقْعِه دَوْما

ان العراق الجديد مُبتلى بالصراع الضاري بينَ الكتل السياسية الحزبية المختلفة، وهذا الصراع أخّر حتى استكمل (التشكيلة الوزارية)، فضلاً عن زرع الاعداد الغفيرة من غير المهنيين في مختلف المواقع الرسمية، مما أدى الى نتائج وخيمة أضرت بالشعب والوطن.

حسين الصدر

Husseinalsadr2011@yahoo.com

المعارض: الصناعة العراقية قادرة على تلبية حاجة السوق والإستغناء عن المستورد

واجهة معرض صنع في العراق

بغداد -الزمان

عدت وزارة الصناعة والمعادن معرض وزارة الصناعة والمعادن معرضها (صنع في العراق) المستمرة ايامه على ارض معرض بغداد الدولي، فرصة ذهبية امام المؤسسات الرسمية في الدولة والقطاع الخاص، للاطلاع على منتجات الصناعة العراقية. وقالت مديرة المعارض في الوزارة هناء حسين في بيان امس ان (مؤسسات الوزارة ومعاملها قادرة على تغطية السوق العراقية بكثير من المنتجات الوطنية التي تضاهي بل وتتفوق على المنتجات الاجنبية المستوردة) مبينة ان (المنتجات العراقية تتناسب مع حاجة هذا السوق والمتوافقة تماما مع التقييس والسيطرة النوعية). واضافت ان (الغاية من هذا المعرض، هو لاثبات علو كعب الصناعة العراقية، والتي تحمل الطموح بايصال العراق الى مرحلة يستغني بها عن الكثير من المنتجات الاجنبية واستبدالها بالمنتجات الوطنية بمختلف القطاعات). وتابعت ان (الاعتماد على المصانع والمنتجات العراقية الفاخرة مهمة وطنية، ستساهم بتقدم البلد، وستوجد مصادر اخرى لرفد ميزانية البلد غير المصدر الرئيس، النفط، فضلا عن انها ستوفر ايدي عاملة وستساعد على القضاء على البطالة). ودعت حسين مؤسسات البلد كافة واصحاب الشركات في القطاع الخاص (بزيارة المعرض ومن ثم رسم الخطط المستقبلية بالتنسيق مع كافة الوزارات، والشروع بالمشروع الوطني صنع في العراق).

إستياء التدريسيين من إجراء مستغرب يساوي السارق بالأستاذ الجامعي:

مفتش التعليم يستهدف النخب العلمية ويخرق مبادئ الدستور

بغداد - الزمان

ناشد تدريسيون في عدد من كليات جامعة بغداد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي التدخل لايقاف امر استقطاع اجور المشاركين في اللجان الامتحانية منذ 2003 . ووصفوا هذا الاجراء بانه استهداف مقصود للنيل من سمعة الاستاذ الجامعي واظهاره امام الرأي العام بمظهر الشخص الاستحواذي والمتطاول على المال العام.

واضافوا (ان المفتش العام يساوي الاستاذ الجامعي بالفاسد الذي يسرق او يختلس المال العام او يقبل الحصول على اجور ليست من استحقاقه الوظيفي) واكدوا ان (هذا الهدف يحرج التدريسيين امام انظار طلبتهم ويجعل سمعتهم مساوية لاؤلئك المستحوذين على المال الحرام ويقتاتون عليه دون وجه حق). وقال تدريسي في كلية الحقوق انه (لا يوجد نص دستوري يجيز للمفتش العام في وزارة التعليم اصدار امر باستعادة مبالغ من تدريسيين او موظفي خدمة عامة ادوا واجباتهم في الظروف الصعبة والدموية التي واجهها العراق بعد نيسان 2003). واكد تدريسي اخر فضل عدم كشف اسمه انه (بينما كان السيد المفتش العام يتمتع بامتيازات الاقامة في الخارج ويتحاشى الظهور للملأ كان التدريسيون يؤدون واجباتهم ورسالتهم الوطنية متحدين الصعوبات والاغتيال ويواجهون قلق الاختطاف والاعتداء عليهم). واستذكر التدريسي اسماء المئات من زملائه الذين غيبوا واغتيلوا فور مغادرتهم اعمالهم في الكليات والمعاهد والجامعات في تلك الايام السود. وعد تدريسي اخر اجراءات المفتش العام نوعا من الاستهداف المقصود للتدريسيين من اجل اما دفعهم الى مغادرة بلدهم وطلب اللجوء في الخارج او حملهم على اتخاذ مواقف تتسبب بضرر فادح بالعملية التعليمية في وقت يسعى الوزير الجديد الدكتور قصي السهيل الى النهوض بها من خلال تدابير واجراءات علمية وادارية جديدة). واكد تدريسي ثالث ان (وراء امر المفتش العام دوافع استعراضية واضحة تهدف الى الايهام باهمية منصبه وسط مطالبات بعض الاحزاب والبرلمانيين بالغاء هذه الحلقة الزائدة التي تعوق سريان وانسيابية عمل مؤسسات رقابية ذات جذر وظيفي كالرقابة المالية والبرلمان). واشار الى ان (المفتش العام يقوم عند اعداد تقريره السنوي بالزعم باستعادة كذا مليون دينار من موظفي الوزارة بعد متابعة طرق صرفها وضد القواعد الادارية، وهو زعم باطل لوجود ادلة ومسوغات تؤكد ان اجور المشاركين في اللجان الامتحانية تمت على وفق الاصول القانونية والحسابية).

دوام مسائي

واضاف (ان اجور اللجان الامتحانية بالنسبة للدوام المسائي تم صرفها في ضوء استحقاق قانوني متبع ولا يرقى اليه شك). وطالب تدريسي (المفتش العام بالانصراف الى متابعة شؤون ادارية وعلمية ذات اهمية ومسيئة للعملية التعليمية من طارئين ومتربحين وليس الزام التدريسيين حملة العلم والاخلاق اعادة اجور مستحقة صرفت لهم). وكانت وسائل الاعلام قد تداولت هذا الموضوع ولاسيما اثر تقديم الاستاذ الدكتور وسام فاضل مناشدة الى رئيس هيئة النزاهة ووزير التعليم التدخل لانصاف الاساتذة المشمولين باجراء المفتش العام وقال في المناشدة (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. هناك قضية تخص عددا كثيرا من تدريسيي كلية الاعلام بجامعة بغداد وربما جامعات أخرى بشأن كتاب من السيد المفتش العام في الوزارة يقضي بإسترجاع أجور اللجان الامتحانية للدراسة المسائية منذ عام 2003 والسنوات اللاحقة من الاساتذة المستفيدين بدعوى أنهم نفذوا أعمال اللجان الامتحانية المسائية تلك أثناء الدوام الصباحي وهم بذلك لا يستحقون الأجور المصروفة لهم ويجب أن يعيدوها كما ان التوجيه طالب بالاسترجاع النقدي الفوري من الجميع وحتى من المتقاعدين والمتوفين ورفض تقسيط المبالغ المسترجعة حتى ..

وإزاء ما تقدم اضع أمامكم بعض الملاحظات ان سمحتم ..

1. آلية الصرف التي تم الطعن بقانونيتها معتمدة منذ عام 1995 عند فتح الدراسة المسائية واستمرت بعد العام 2003 بمعنى أن لها خلفية وأساسا وسياقا قانونيا ممتدا زمنيا فلماذا عدت قانونية في مرحلة وغير قانونية في مرحلة اخرى

2. أعمال اللجان الامتحانية كانت تستمر إلى السادسة عصراً لإنجاز شؤون امتحانات الدراسة المسائية بمعنى أن نصاب الدوام في المدة المسائية متحقق والأستاذ استحق الأجور تلك ضمن توقيتات الدوام المسائي

3. الوحدات الحسابية والتدقيقية في الكليات والجامعات والوزارة لم تعترض أثناء السنوات السابقة على الصرف فما الذي تغير اليوم ازاء التفسير القانوني الجديد لاجراءات الصرف؟ كما أن تقارير ديوان الرقابة المالية السنوية لم تعترض أو تطعن بآلية الصرف تلك.

تمويل ذاتي

4. أجور الدراسة المسائية هي بمثابة تمويل ذاتي وهناك صندوق مالي خاص بها يتولاه مجلس إدارة يشرف على الصرف وبمصادقة مجالس الكليات والجامعات

5. الكثير من القيادات الإدارية في الجامعات تستلم رواتب من عائدات أجور الدراسة المسائية وهي لا تداوم في مدة الدراسة المسائية بل الصباحية فقط ولم يتم الاعتراض على اجورها كما حدث مع قضيتنا .

6. الأجور المستلمة هي حق مكتسب للاساتذة لانهم استلموها مقابل تكليف إداري واذا كان هناك خطأ في الإجراءات لا يتحمله الأستاذ المكلف بل القيادات الإدارية المنفذة والمراقبة للاجراءات .

وفي ختام المناشدة قال فاضل (ارجو من معاليكم تقبل ملاحظاتي والتمس من جنابكم الاهتمام والتفهم وتحقيق مبدأ الإنصاف والعدالة وعدم القبول بالتفسيرات الأحادية للقوانين والتعليمات في الفترات الانتقالية ومراحل تدوير المسؤولية).

مبنى رئاسة جامعة بغداد في الجادرية

أطباء كربلاء يجرون عمليات ناجحة لمرضى السرطان

الجملة العصبية: 1421 حالة طارئة في شباط بينها 166 حادث سير

بغداد- قصي منذر
كربلاء- محمد فاضل ظاهر

أعلنت مستشفى جراحة الجملة العصبية عن استقبالها أكثر من 1421حالة طارئة خلال شباط الماضي بينها 361حالة سقوط من أماكن مرتفعة و 166حالة لحوادث السير والدراجات، مبينا ان معظم الحالات إصاباتها بالرأس ما تسبب بكسر الجمجمة ونزف بالدماغ.

ونقل بيان تلقته (الزمان) امس عن مدير المستشفى سمير حميد الدلفي القول ان (مستشفى جراحة الجملة الصبية تستقبل وعلى مدار الساعة حالات طارئة فضلا عن الحالات المحالة من المستشفيات لإصابات الرأس والجلطات والطلق الناري).

وأضاف أن (طوارئ المستشفى استقبلت خلال شهر شباط الماضي أكثر من 1421حالة طارئة)، مشيرا الى ان (من بين الحالات 361حالة سقوط من أماكن مرتفعة تسببت لهم بكسر عظم الجمجمة ونزف دماغي وأحيلوا الى العمليات الجراحية الطارئة).

وأفاد بان (حالات السقوط من اماكن مرتفعة تراوحت مابين أطفال وشباب إثناء العمل خاصة في إعمال البناء والحدادة وغيرها).

وأوضح ان (هناك 123حالة طارئة وردت نتيجة حوادث السير تسببت بإصابات بالرأس بعضهم توفي لشدة الإصابة و 43إصابة بحوادث الدراجات النارية والتك تك معظمها بالرأس والحبل الشوكي).

وتابع ان (من بين الحالات الطارئة الواردة أكثر من 295جلطة دماغية غالبيتهم ممن هم فوق الـ 50عاما فضلا عن حالتي إصابة رصاصة بالرأس نتيجة الرمي العشوائي إضافة الى مئات الحالات من نوبات الصرع والشجار والتعرض لشدة خارجية وورم دماغي وغيرها).

وأكد الدلفي ان (جميع الحالات الواردة تلقت الإسعافات الأولية ومن ثم تمت الإحالات مابين العناية المركزة والردهات والعمليات وبعضها تحتاج الى نقل لمستشفيات أخرى لوجود إصابات ثانوية خارج الرأس).

اعانة وتنمية

واعلنت اليابان، الاحد، عن تقديمها منحة للعراق بقيمة 83الف دولار لتاهيل مستشفى في محافظة كركوك. وقالت السفارة اليابانية في بغداد في بيان، امس، إن (السفير الياباني ناوفومي هاشيموتو وقع مع رئيس الجمعية الطبية العراقية الموحدة للإغاثة والتنمية أحمد الهيتي عقد المنحة البالغ 83الف دولار من برنامج المساعدات الرسمية اليابانية للمنح الأهلية ومشاريع الأمن الإنساني لتزويد مستشفى الحويجة في كركوك بأجهزة طبية). واضافت السفارة ان (المشروع يهدف الى تحسين البيئة الطبية للأطفال الرضع في مدينة الحويجة والمناطق المحيطة بها بعد التحرر من عصابات داعش من خلال تجهيز 9حاضنات وجهاز للإنعاش التنفس لدى الأطفال الرضع في مستشفى الحويجة في كركوك). واشارت السفارة الى ان (المنحة تاتي في إطار برنامج المساعدات الرسمية اليابانية للمنح الأهلية ومشاريع الأمن الإنساني من قبل حكومة اليابان، بهدف تحقيق نتائج فورية ومباشرة لتحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي). واكدت السفارة ان (حكومة اليابان قامت بتنفيذ أكثر من 90مشاريع من هذا النوع منذ عام 2003في جميع أنحاء العراق، في مختلف المجالات بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والفقر والرفاهية العامة). ووقع العراق في عام 2018 اتفاقيتين مع الجانب الياباني بشأن اكمال مشروع ماء البصرة الكبير، واستصلاح اراضي بين نهري الفرات ودجلة في قطاع الري خلال زيارة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي الى اليابان. وتمكن فريق طبي بمدينة الحسين الطبية بمدينة كربلاء من اجراء ثلاث عمليات جراحية ناجحة لمرضى مصابين بالسرطان.

وقال اختصاص جراحة الاورام الدكتور علي موسى الميالي في تصريح صحفي انه (نجح مؤخرا وبمشاركة ملاك طبي وصحي متخصص في اجراء ثلاث عمليات جراحية لمرضى يعانون اورامًا سرطانية مختلفة).

ورم المبيض

واضاف ان (العملية الاولى كانت لمريضة تعاني ورم المبيض المتقدم حيث رفع الرحم والمبايض وثرب البطن وجزء من جدار البطن).

مضيفا (اما العملية الثانية فقد كانت لمريضة ايضا تعاني ورما في المنطقة القريبة حيث اجريت لها عملية رفع العقد السرطانية من المنطقة اليمنى).

مبينا (ان العملية الثالثة كانت لمريض يعاني سرطان الغدة الدرقية المنتشرة الى العقد اللمفاوية في الجهة اليمنى حيث تم خلالها اعادة رفع الغدة الدرقية مع تنظيف الجهة اليمنى للرقبة من العقد اللمفاوية).

مشيرا الى ان (العمليات الثلاث للمرضى قد اجريت بنجاح تام وغادروا المدينة الطبية بصحة جيدة ومستقرة).

أطباء في صالة عمليات

لماذا تُنتزع الحقوق في بلدي ولاتُمنح؟

الحكومات العادلة في كل مكان وزمان تحرص على منح حقوق مواطنيها بعدالة لكي تؤدي رسالتها الوطنية بشكل صحيح وتضمن تحقيق العدل بين الجميع ,ولكن في العراق الأمر عجيب فالمعادلة تختلف فالخير وفير وموازنات البلد تصل أرقامها الى حدود وأصفار لم يسمع بها المواطن من قبل ويتعذر عليه حتى لفظ هذه الأرقام ,ومع هذا يبقى المواطن العراقي يعيش في دوامة كبيرة من المعاناة والظلم والنقص في كل احتياجاته وحقوقه دائماً ضائعة ,وتمر السنوات متتالية ويبقى الحال كما هو عليه.

الصحافة تكتب يومياً عن الحقوق الضائعة والاعلام يسلط الضوء كل يوم على فئة ويطالب بانصافها والباحثون والمختصون يكتبون ويطرحون الحلول حتى جفّت أقلامهم والحكومات لاتحرك ساكناً والحجج كثيرة ومكررة وملّ المواطن من كثرة سماعها (العجز في الموازنة والارهاب والفساد و و و و) وكل حكومة تتشكل تلقي باللوم على سابقاتها وكل وزير يستلم الوزارة يكشف ملفات كثيرة من الفساد والتقصير في عمل الوزير السابق ويلقي اللوم عليه ويعد بأن في عهده سيكون التصحيح وارجاع الحقوق الضائعة وانصاف المظلومين ,والمواطن (يسمع جعجة ولايرى طحيناً).

في الأشهر الأخيرة وعندما وصل المواطن العراقي الى حالة شديدة من اليأس من الاصلاح ونيل الحقوق الضائعة ووصلت العلاقة بينه وبين السياسي العراقي بكل مسمياته الى طريق مغلق وأصبح حجم الفجوة بينهما كبير جداً ولايمكن ردمها ,لجأ الى اسلوب آخر للمطالبة بالحقوق وهي التظاهرات القوية والاضرابات لأنه آمن بحقيقة دامغة وهي ان الحقوق في العراق تُنتزع ولاتُمنح وفعلاً أثبت المواطن العراقي أنه على حق لأنه عندما اندلعت شرارة التظاهرات في البصرة الفيحاء التي تُطعم العراق بوارداتها ويعيش مواطنيها أسوأ الظروف الاقتصادية والصحية والمعاشية وعندما تصاعدت وتيرة التظاهرات بقوة وأصبحت تهدد عروش السياسيين وجدنا الاستجابات السريعة من قبل الحكومة حيث بدأت تنظر بجدية الى طلبات الجماهير وتأخذها بنظر الاعتبار وبدأت الوفود الحكومية الكبيرة تتوالى على البصرة المنتفضة وباشرت بتنفيذ جزء قليل من المطالب ووعدت بتنفيذ المتبقي بسقوف زمنية معينة ,هذا حال البصرة أما المحافظات الأخرى فلم ينظر أحد الى مطالبها لأن صوتها لايزال غير مسموع ولا يهدد العروش,ونفس الحال ماجرى في الاضرابات القوية التي قامت بها نقابة المعلمين ونقابة المهن الصحية حيث لجؤا مجبرين الى نفس الاسلوب مع الحكومة التي لاتمنح الحقوق ولاتسمع المطالب الا بهذه الطريقة وقد نجحت النقابتين في انتزاع جزء كبير من حقوق الشرائح التي تمثلها.

ما أريد قوله بأن مايجري في العراق يسير بنا الى منعطفات خطيرة لأن ماجرى من الأمثلة التي ذكرتها سيؤسس لثقافة جديدة تسود في البلد وهي أن السبيل الوحيد الى انتزاع الحقوق هو الاضرابات والتظاهرات وايقاف العمل في مؤسسات الدولة لاجبار الحكومة للرضوخ لتحقيق المطالب ولا نستغرب في الاسابيع القادمة اذا ماسمعنا باضرابات جديدة تقوم بها فئات أخرى للمطالبة بالحقوق وهذا سيجرّ البلد الى نوع من الفوضى والتخبط وأنا لا ألوم من يقوم بالاضرابات والتظاهر لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس ولكني ألوم الحكومة والبرلمان وكل من بيده القرار بأن يعيدوا حساباتهم ويعملوا بوازع وطني بالنظر في حقوق جميع المواطنين ولا ينتظروا المظلوم حتى يتظاهر ويشارك باضرابات للمطالبة بحقوقه الضائعة بل عليهم أن يعملوا لتحقيق العدل والمساواة بين جميع شرائح المجتمع وأن يستنفروا كل الجهود ويضعوا كل الحلول الناجعة لنشر العدل بين الجميع ولا يتحججوا بالعجز المالي في الموازنة لأن بنودها متخمة بنفقات حكومية كبيرة يمكن ضغطها وتحويل وارداتها لتحقيق المطالب وانصاف المواطن العراقي الذي يعاني يومياً من كم هائل من النقص في الخدمات الأساسية بسبب سوء الأداء السياسي للحكومات المتعاقبة,فراجعوا أنفسكم وانصفوا المواطن ولاتجعلوه يلجأ الى اضرابات وتظاهرات جديدة.

رائد الهاشمي

بغداد

مؤسسة الزمان العراقية الدولية للصحافة والنشر
اسسها سعد البزاز في 10 – 4 – 1997
تصدر عنها
○ الزمان (يومية سياسية) ○ الزمان الرياضي (يومية رياضية)
○ الزمان الجديد (شهرية عامة) ○ الف باء (مجلد ثقافي)
(الزمان) تصدر بطبعات دولية وتوزع في انحاء العالم
الطبعة العربية
توزع في الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية صباح كل يوم
شركة التوزيع في سوريا مؤسسة الوحدة للتوزيع – دمشق
شركة التوزيع في الاردن – عمان
طبعة الخليج
تطبع بمطابع الأيام للصحافة والنشر – البحرين

الطبعة الدولية
تطبع في لندن وتوزع في أوربا وشمال افريقيا
طبعة العراق
بغداد – البتاوين – محلة 101 – زقاق 71 – مبنى 28
الطباعة: شركة الانس للطباعة والنشر - البريد الالكتروني anaas_designer@yahoo.com
هاتف مدير الاعلانات: +964(0)7722298638
مكاتب ومراسلون
باريس – برلين – بروكسل – نيويورك – روما – انقرة
دمشق – القاهرة – تونس – الدار البيضاء – الجزائر – رام الله
– نواكشوط – الخرطوم – طرابلس – بيروت – دبي – عمان

Published in Baghdad - London - Manama
Founder: Saad Al Bazzaz 10 - 4 - 1997
Printed in Baghdad and London
عنوان مكاتب بريطانيا
18 - 20 Dailing Road , Hammersmith, London, W60 JB
Tel: +44(0)20 8563 1000
E-Mail: postmaster@azzaman.com
العنوان الالكتروني
www.azzaman.com

رئيس التحرير
سعد البزاز
Edtior- in chief: Saad Al Bazzaz
رئيس تحرير الطبعة الدولية
فاتح عبد السلام
رئيس تحرير طبعة العراق
أحمد عبد المجيد
الزمان AZZAMAN.COM يومية عربية دولية مستقلة